

الأساس الثقافى لازدهار الاقتصاد الإسلامى

ماليزيا نموذجا.

الأستاذ/ زويبير بولحبال*

ملخص البحث:

يقوم النظام الاقتصادى الإسلامى على مجموعة من المسلمات التأسيسية من بين أهمها: التوحيد، والعدل والإحسان، والفرض، والاستخلاف والمساءلة، ومقاصد الشريعة. وتحاول هذه الورقة البحثية إبراز الدور الهام لهذه المسلمات فى خلق ثقافة اقتصادية داخل المجتمعات المسلمة، إلى جانب تحديد أهم السبل الكفيلة بترسيخ هذه الثقافة فى المجتمع ومدى اتفاقها مع التجربة الماليزية فى تنمية الاقتصاد على أساس المبادئ الإسلامية. وخلصت هذه الورقة البحثية إلى أن قيام اقتصاد إسلامى يتطلب ترسيخ ثقافة اقتصادية تكون مبادئها إسلامية وغايتها تحقيق الازدهار.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الإسلامى، المسلمات التأسيسية، الثقافة الاقتصادية، الازدهار الاقتصادى.

المقدمة:

تتمثل الدول التى يزدهر اقتصادها وتتحسن مستويات معيشة سكانها فى الدول التى أصبحت فيها المنشآت أكثر إنتاجا ومنتجاتها أكثر رواجاً عبر تنمية مصادر عالية التعقيد والتطور للقدرة التنافسية وقائمة على العلم والمعرفة

- جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر.

والاستثمار والابتكار. وتكمن القدرة التنافسية في إنتاجية عالية عند تجميع الموارد لخلق منتجات وخدمات عالية القيمة؛ وتعد إذن كيفية خلق العوامل المناسبة لرفع الانتاجية بشكل سريع ودائم من المسائل الجوهرية في ازدهار الاقتصاد، ومن بين أكثر هذه العوامل تأثيرا المعتقدات والمواقف والقيم التي تحكم الأنشطة الاقتصادية للأفراد والمؤسسات والمنظمات الأخرى أو ما يمكن التعبير عنه بمصطلح الثقافة الاقتصادية.

من ناحية أخرى يعتبر الاقتصاد الإسلامي جزء من كل يتربط ويتفاعل ويتكامل في تناسق وتوازن مع بقية الأجزاء المكونة للإسلام كدين ونظام حياة كامل، يحكم بضوابط الإسلام ويسير وفقا لأحكامه. وتتمثل غاية الاقتصاد الإسلامي في عبادة الخالق تبارك وتعالى بالمعنى الواسع الذي يشمل فرض إعمار الأرض تحقيقا للحياة الطيبة الكريمة لكل فرد يعيش في كنفه. غير أن الواقع الاقتصادي في أغلبية الدول المسلمة يبتعد كثيرا عن ذلك، فقد أخذ البعض منها بالنظام الرأسمالي والبعض الآخر جرب النظام الاشتراكي، وفي كلتا الحالتين لم تحقق الدول المسلمة ما حققه كل منهما في معسكره من نتائج مادية. ويرجع ذلك بالأساس لعدم توافر مقومات نجاح كل نظام منهما بالدرجة الكافية، ولشبهه غياب مرتكزاته ومعتقداته على مستوى الفرد والمجتمع، ومن ثم اصطدام المبادئ والقيم التي يعتنقها الفرد مع ما يبشر له من مفاهيم ويطبق عليه من سياسات وإجراءات منبثقة من نظام غريب عليه؛ ومن ثم كانت الازدواجية والاختلال في معتقدات وسلوكيات الفرد وكان الانخفاض المستمر في الأداء الاقتصادي وفي النهاية التخلف الذي تعيشه. لتؤكد بذلك حقيقة أن لا بديل للدول المسلمة سوى إقامة اقتصاد إسلامي فعلي، وخير دليل على ذلك تجربة التنمية الناجحة في

ماليزيا والتي اتفقت إلى مدى بعيد مع مبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي. ومما سبق يظهر بأن ازدهار الاقتصاد الإسلامي يتطلب ترسيخ ثقافة اقتصادية في المجتمع المسلم مبادئها إسلامية وغايتها رفع الإنتاجية. وهو ما دفعنا لطرح بعض التساؤلات جاءت ضمن إشكالية البحث.

إشكالية البحث:

ما هي أبرز المبادئ الإسلامية التي بإمكانها خلق ثقافة اقتصادية ترفع الإنتاجية وتحقق ازدهار الاقتصاد الإسلامي؟ وكيف يمكن ترسيخ هذه الثقافة في المجتمع؟ وهل ينطبق ذلك على حالة ماليزيا؟

منهج البحث:

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لتحديد الظاهرة المدروسة ومعرفة خصائصها وسماتها والمبادئ التي تحكمها بغرض التفسير والتحليل واستخلاص النتائج، وتطلب منا ذلك الرجوع إلى الدراسات والأبحاث في مجال البحث، والوقوف على تجربة ماليزيا بهدف الاستفادة منها في معالجة الإشكالية موضوع البحث.

خطة البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث:
المبحث الأول: ثقافة الازدهار الاقتصادي.
المبحث الثاني: الاقتصاد الإسلامي ومسلماته التأسيسية.
المبحث الثالث: تنمية الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا على أساس المبادئ الإسلامية.

المبحث الأول ثقافة الازدهار الاقتصادي

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول أساس ازدهار الاقتصاد

الدول التي يزدهر فيها الاقتصاد وتحسن مستويات معيشة سكانها هي الدول التي أصبحت فيها المنشآت أكثر إنتاجاً ومنتجاتها أكثر رواجاً عبر تنمية مصادر عالية التعقيد والتطور للقدرة التنافسية، مصادر قائمة على العلم والمعرفة والاستثمار والابتكار. وتكمن القدرة التنافسية في إنتاجية عالية عند تجميع الموارد لخلق منتجات وخدمات عالية القيمة. فالإنتاجية في الاقتصاد الحديث أساس القدرة التنافسية التي تعتمد على قيمة المنتجات والخدمات المنتجة من قبل المنشآت داخل الأمة والمترتبة مثلاً عن النوعية والافراد فضلاً عن الفعالية والكفاءة والمهارة والبراعة المستخدمة في إنتاجها؛ وبالتالي فإن ازدهار الاقتصاد تحدده إنتاجية الموارد البشرية والرأسمالية والطبيعية المستخدمة في الاقتصاد - بمعنى فعالية المجتمع في استخدام الموارد المتوفرة لديه¹. وترفع الإنتاجية كذلك مستويات المعيشة داخل المجتمع لأنها تحدد مستوى الأجور وعوائد رؤوس الأموال اللذين يعتبران من المحددات الرئيسية للدخل الوطني للفرد. وتعد كيفية خلق العوامل المناسبة لرفع الإنتاجية بشكل سريع ودائم من المسائل الجوهرية في التنمية الاقتصادية²، ومن بين أهم هذه العوامل المعتقدات والمواقف والقيم التي تحكم النشاطات الاقتصادية للأفراد والمنظمات والمؤسسات والهيئات

1 Porter E. Micheal, Attitudes, values, beliefs, and the microeconomics of prosperity, Culture matters: how values shape human progress / Lawrence E. Harrison and Samuel P. Huntington editors, Published by Basic Book, 2000, p. 15.

2 Ibid, p. 16-17.

الأخرى، بمعنى آخر الثقافة الاقتصادية السائدة في المجتمع.

المطلب الثاني

دور الثقافة الاقتصادية في ازدهار الاقتصاد

الثقافة الاقتصادية عبارة عن المعتقدات والمواقف والقيم التي تحكم النشاطات الاقتصادية للأفراد والمنظمات والمؤسسات الأخرى³. ومن خلال تعيين "مايكل بورتر" للقدرة التنافسية كأساس لازدهار الاقتصاد كشف عن الدور الهام الذي تلعبه الثقافة الاقتصادية. فالمعتقد السائدة حول أساس الازدهار في حد ذاته من بين أكثر المعتقدات أهمية، حيث أن مواقف الأفراد والمنظمات وتصرفاتهم الاقتصادية تتأثر كثيرا بالكيفية التي يتصورون بها الطريق نحو الفوز أو النجاح. ولعل الاعتقاد الأساسي والجوهري هو قبول فكرة أن "الازدهار يتوقف على زيادة الإنتاجية"، لا على السيطرة على الموارد والحجم واستحسان الحكومة أو القوة العسكرية. ومن دون هذا المعتقد فإن البحث عن الربح والاحتكار سيكونان السلوك المهيمن في النشاط الاقتصادي، سلوك مرضي مصابة به العديد من الدول النامية. ويدعم ازدهار الاقتصاد معتقد جوهري آخر يتمثل في أن حجم الثروة لا حدود له لأنه قائم على الأفكار والمعارف العميقة*. فالثروة ليست محدودة بسبب ندرة الموارد ويمكنها التوسع لتشمل عددا كبيرا من الأفراد وذلك عبر تحسين الإنتاجية. على العكس فإن النظر إلى الثروة بأنها محدودة ولا ترتبط بالجهد المبذول يؤدي إلى صراع بين مختلف المجموعات حول كيفية

3 Ibid, p. 22.

*- ويتفق ذلك مع ما ذهب إليه الدكتور منذر قحف: "الندرة سببها عجز الإنسان عن الاستفادة من الموارد التي منحها الله سبحانه وتعالى. هذا العجز هو الذي يسبب الندرة وليس أن الموارد الاقتصادية هي بطبيعتها نادرة. فهي بطبيعتها متوفرة، وما خلق الله من دابة إلا وخلق رزقها. ولكن السعي هو الذي يحدد مدى وصولنا إلى ذلك الرزق أو عدمه". قحف منذر، الأسس الشرعية للنظام الاقتصادي الإسلامي، ص ١٧.

تقسيمها، انشغال لا بد له من أن يخفض الإنتاجية.

القناعة التامة بأن "الإنتاجية أساس الازدهار" تؤدي إلى سلسلة من المواقف والقيم الراقية مثل: الابتكار، والمنافسة الشريفة، والمحاسبة أو المساءلة، ومعايير الرقابة العالية، والاستثمار في القدرات والتكنولوجيا، واعتبار العمال من الأصول، والعضوية في تكتل (cluster) ميزة تنافسية، والتعاون مع الموردين والمستهلكين مريح، والتواصل وشبكة الأعمال ضرورة أساسية، والتعليم والمهارات ضرورية لدعم أعمال أكثر إنتاجية، والأجور لا ينبغي أن ترتفع إلا إذا ارتفعت الإنتاجية. ويمكن مقارنة المواقف والقيم السابقة مع المواقف والقيم غير الإنتاجية مثل: الاحتكار، وحجم السلطات يحدد حجم التعويضات، وجمود السلم الإداري ضروري للسيطرة على الحكم، وعلاقات القرابة المنطوية محدد لعلاقات الشراكة والتعاون والتوظيف.

المطلب الثالث

سبل تغيير الثقافة الاقتصادية

حسب "مايكل بورتر" فإن طريقة تصرف الأفراد داخل المجتمع لديها علاقة كبيرة بالإشارات التي يرسلها النظام الاقتصادي الذي يعيشون فيه والحوافز التي يخلقها. فعلى سبيل المثال غالبا ما يتمتع العمال في الدول النامية بأخلاق عمل رديئة، ولكن ماذا عن عدم وجود مكافأة على العمل الدؤوب؟ ماذا عن عدم وجود ترقية في المنصب حتى ولو عمل الشخص بجد ونشاط؟ أخلاق العمل داخل المجتمع لا يمكن فهمها بمعزل عن نظام الحوافز العام في الاقتصاد⁴. وكذلك الشركات في الدول النامية غالبا ما تتصرف بشكل انتهازى ولا تخطط

4 - Porter E. Micheal, op cit, p. 21-23.

على أساس آفاق زمنية بعيدة، وفي الحقيقة غالبا ما يكون هذا التصرف قصير المدى عقلائي داخل بيئة تكون فيها سياسات الحكومة غير مستقرة ولا يمكن التنبؤ بها. وكذلك نزعة السعي وراء الربح عادة ما ترتبط بالنظام السياسي الذي يكافئها؛ وبالتالي جانب كبير من الثقافة الاقتصادية يتم تعلمه بشكل مباشر أو غير مباشر من نظام الاقتصاد. وهناك بالطبع استثناءات تشمل المعتقدات والمواقف والقيم غير المستمدة اطلاقا من المصلحة الذاتية أو المصلحة الاقتصادية ولكنها مستمدة بشكل كامل من الخيارات الأخلاقية والاجتماعية والدينية. والتعاليم الدينية هي مثال جيد عن المعتقدات والمواقف والقيم التي يمكنها تشكيل الثقافة الاقتصادية بشكل مستقل عن النظام الاقتصادي.

وداخل أي مجتمع ستوجد تباينات بين المجموعات والأفراد في المعتقدات والمواقف التي يحملونها، وعليه يمكن النظر لازدهار الاقتصاد على هيئة مسابقة "شد الحبل" بين مظاهر الثقافة الاقتصادية التي ترفع الإنتاجية ومظاهر الثقافة التي تخفض الإنتاجية، ويقع الثقل الكبير خاصة على معتقدات ومواقف قادة الحكومة ورجال المال والأعمال لترجيح كفة على الأخرى. ويتطلب اطراد التنمية امتداد المعتقدات والمواقف والقيم الإنتاجية للعمال والمؤسسات بشتى أنواعها وأخيرا إلى المجتمع المدني.

عمل "مايكل بورتر" بين أنه من بين التحديات الضخمة للدول النامية هو تعديل الثقافة الاقتصادية. والملاحظ أن السياسات والتصرفات التي تدعم الإنتاجية أصبحت معروفة جيدا، والمشكلة إذن حصولها على قبول فعلي؛ وبالتالي جانب كبير من مهمة تحقيق الازدهار الاقتصادي تربوي تعليمي لأن العديد من المواطنين وحتى القادة ينقصهم إطار عملي لفهم الاقتصاد المعاصر

وتصور دورهم فيه وإدراك مدى تأثيرهم في تصرفات الأفراد والمجموعات في المجتمع. وغياب الفهم غالبا ما يسمح للمصالح الخاصة بأن تسد الطريق على التغييرات التي تستفيد منها الأمة في الازدهار على نطاق واسع.

تغيير الثقافة الاقتصادية أمر شائك وصعب لكنه ليس مستحيلا كما يتم تصوره أحيانا. فالمعتقدات والمواقف والقيم غير الانتاجية يمكن تغييرها إذا توقف دعمها. وبكل تأكيد سيكون هنالك جمود قبل الاستسلام إلى قوى التغيير إذا كانت الإرادة قوية بما يكفي⁵.

المبحث الثاني

الاقتصاد الإسلامي ومسلماته التأسيسية

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

الاقتصاد الإسلامي

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول

تعريف الاقتصاد الإسلامي

يعرّف الاقتصاد الإسلامي على أنه مجموعة الأصول الاقتصادية العامة التي نستخرجها من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر. ويتضح من هذا التعريف أن الاقتصاد الإسلامي يتكون من شقين: الشق الأول هو الثابت - أي القواعد الاقتصادية المستنبطة من الكتاب الكريم والسنة النبوية، وهذا ما يطلق عليه "المذهب الاقتصادي" - أي الأسس والثوابت التي لا تقبل التغيير ولا

5 - Ibid, p. 22-25.

التبديل وهي صالحة لكل زمان ومكان ولا تختلف من بيئة إلى أخرى، وأما الشق الثاني وهو المتغير فهو التطبيقات العملية والحلول الاقتصادية التي توصل إليها المجتهدون تطبيقاً للمبادئ السابقة، وهي ما يطلق عليها "النظام الاقتصادي" وهي من المتغيرات الاقتصادية التي تتبدل باختلاف الزمان والمكان، وتتغير البيئات والظروف التي تطرأ من آن لآخر^٦.

الفرع الثاني

السمات المميزة للاقتصاد الإسلامي

تعد الاعتبارات القيمية أو الأخلاقية متغيراً داخلياً في آلية نظام الاقتصاد الإسلامي، بل تعتبر القيم الإسلامية المحرك الأساسي لفعالياته. ويتعامل الاقتصاد الإسلامي مع التراث بفكر مفتوح تماماً فهو ليس في حاجة إلى "أسلمة" الكثير من المبادئ والسلوكيات التي قد ينهل منها على أساس أن الأصل في الأشياء الإباحة وأن الحكمة ضالة المؤمن هو أولى بها أينما كانت وحيثما وجدت طالما لا تصطدم بنص إسلامي صريح أو موقف إسلامي مستقر. فلقد أسهم الإسلام إسهامات أصيلة في إثراء المعرفة الإنسانية، ودفع عجلة التطور الإنساني. فما يتمشى مع الفطرة السليمة فهو من حق الإسلام، وحيثما وجدت مصلحة فثم شرع الله؛ وعليه فالإسلام يحث المجتمع المسلم على الأخذ بأحدث ما ابتكره العقل البشري من تنظيمات وطرائق فنية وأساليب تكنولوجية وصيغ إدارية للتعامل الكفء والفاعل مع الأشياء بهدف إعمار الأرض وتقديم المجتمع.

هذا النظام الذي طبق خلال قرون من التاريخ الإسلامي كان يعد تجربة

٦- سميران، محمد علي، وجهة نظر حول المصارف الإسلامية: المشاكل والمعوقات والطموحات والرؤية المستقبلية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي للمصارف الإسلامية المنعقد في المعهد العالي للدراسات الإسلامية - جامعة آل البيت بتاريخ ١-٢ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ الموافق لـ ٥-٦ أبريل ٢٠١١م، ص. ٢.

فريدة من حيث أبعادها المختلفة ونتائجها المحققة. إذ أثبت التطبيق أنه نظام إنمائي التوجه وعلمي النظرة وعالمي المحتوى ومنفتح الفكر، ودينامي الحركة، وكفاء الأداء، ومبهر الإنجاز. فالإسلام لم يقدم دينا فقط وإنما وضع نظاما واقعيًا شاملا بضبط حركة حياة كاملة على أساس متين وواضح من الكتاب والسنة. وجاء الإسلام كدين ونظام حياة ليجمع في تزوج دقيق بين شقي الشريعة: العبادات والمعاملات، مشددا على أن الأصل في الشق الثاني الحل أخذًا بالأسباب وإعمارًا للأرض في ظل ثوابت دافعة لهذا الإعمار ومتغيرات تتشكل بفعل المكان والزمان وفي ظل علم وعمل يرتفع إلى مرتبة العبادة بالمعنى الواسع. ولقد لخص الأثر هذه الصورة المتوازنة الفاعلة لخير الإنسان والبشرية جمعاء "بالعمل للدنيا كأن الإنسان يعيش أبدا، وبالعمل للآخرة كأنه يموت غدا". وهذه الثنائية ليست ثنائية فصل وإنما ثنائية تكامل. فالروح والمادة ليسا بديلين وإنما وفقا لهذا النظام يشكلان عنصرين مترابطين متكاملين، يدعم أحدهما الآخر ويقويه دون إخلال باعتبار التوازن بينهما. فالعبادات تصقل النفس ومن ثم تحث على العلم والعمل بقدر الاستطاعة الإنسانية والإمكان البشري. والعلم والعمل إذا ما قصد بهما وجه الله سبحانه وتعالى كانا نوعا من العبادة بل يعدان من أهم مكونات العبادة. ومن ثم تكون النتيجة عملا جادا متقنا وتقدما علميا حقيقيا؛ وبالتالي تحقيقا واقعيًا لإعمار الأرض أو التنمية المتوازنة المبتغاه دينا وعلمًا وعملاً^٧.

٧- الغزالي، عبد الحميد، الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سلسلة ترجمات الاقتصاد الإسلامي، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، ص ٥-٩.

الضلع الثالث

غاية الاقتصاد الإسلامي

تتمثل غاية النظام الاقتصادي الإسلامي في عبادة الخالق تبارك وتعالى بالمعنى الواسع الذي يشمل فرض إعمار الأرض تحقيقاً للحياة الطيبة الكريمة - أي توفير تمام الكفاية لكل فرد يعيش في كنفه. ولتحقيق هذه الغاية جمع النظام في تناغم طبيعي وتوازن واقعي دقيق بين الروح والمادة بين الشعائر والشرائع، بين الفرد والجماعة، بين الآخرة والأولى، وحقق التناسق الفاعل بين هذه العناصر مؤكداً على تكاملها لا تنافرها في عدالة واعتدال ومحددًا أدوار العمل ووضعا الضوابط الحاكمة للأداء، لمنع كل الممارسات الخاطئة خلقاً والمعوقة فعلاً لمسيرة الاستخدام الأشمل والأكفأ للموارد في حدود الاستطاعة. وإذا ما حدثت انحرافات -ويمكن واقعيًا أن تحدث- فإنها بالقطع وقتية، يصححها النظام أنيا وذاتيا من خلال رقابة ذاتية متيقظة على الأداء على كافة المستويات، ومن خلال توجيهه من الدولة عن طريق دورها المالي والاقتصادي من ناحية، وعن طريق أداة الحسبة من ناحية أخرى، ومن خلال نظم ثواب وعقاب محددة تمتد من هذه الحياة إلى الحياة الآخرة^٨.

المطلب الثاني

المسلمات التأسيسية للنظام الاقتصادي الإسلامي

من غير الممكن الحديث عن النظام الاقتصادي الإسلامي دون تحديد مسلماته التأسيسية أو أسسه الفلسفية، وهذه الأسس هي التي تحدد تصرفات الأعوان الاقتصاديين والمؤسسات داخل النظام؛ وبالتالي تحدد بشكل فعال الأسس الجزئية لهذا الاقتصاد. وقام رواد الاقتصاد الإسلامي بوضع الأسس

٨- المرجع السابق، ص ٩-١٠.

التصورية للاقتصاد الإسلامي من خلال مقارنة ينظر فيها للإسلام على أنه منظومة من المعتقدات والمواقف والقيم والأخلاق توفر حقا ركيزة أساسية يتم من خلالها خلق ثقافة اقتصادية إسلامية تركز عليها عملية إقامة النظام الاقتصادي الإسلامي. وحدد "محمد أسوتاي" هذه المسلمات التأسيسية في عدة مبادئ من أهمها: التوحيد، والعدل والاحسان، ، والفرض، والاستخلاف والمساءلة، ومقاصد الشريعة⁹. وفيما يلي بيان لهذه المسلمات:

أولاً: التوحيد:

مقتضى التوحيد العبادة وهي غاية خلق الله سبحانه وتعالى للجن والإنس. ويتضمن التوحيد توحيد الذات والأسماء والصفات، ويشمل التوحيد: توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية.

أ- **توحيد الربوبية:** هذا التوحيد هو توحيد الله تعالى بأفعاله، ومن ثم تلقي منه سبحانه الشرائع المحددة للقيم والموجهة للمعيشة والمنظمة لحركة الحياة. فالربوبية تقتضي عبادة الله سبحانه وتعالى بالتفويض والتسليم¹⁰. فالله سبحانه وتعالى هو المشرع إليه المأل وهو المالك الحقيقي لكل شيء. والله سبحانه وتعالى لم يترك الناس دون هداية فأرسل لهم هداية وطالبهم بالالتزام بها وبين لهم عقليا أولا ضرورتها ثم صحتها وأمرهم عندئذ بإتباعها¹¹.

ب- **توحيد الألوهية:** هذا التوحيد هو توحيد الله تعالى بأفعال العبادة؛ ومن ثم التوجه لله وحده سبحانه بالشعائر التعبدية والدعاء والرجاء والرغبة والرغبة

9 - Asutay Mehmet, A Political Economy Approach to Islamic Economics: Systemic Understanding for an Alternative Economic System, Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies, 2007, Vol. 1, No. 2, p. 4-6.

10 - الغزالي، عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص. 36.

11 - قحف منذر، الأسس الشرعية للنظام الاقتصادي الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 1.

والخشية والتقوى . فالألوهية تقتضي عبادة الله سبحانه وتعالى بالأمر والنهي والمحبة والخوف والطلب والرجاء^{١٢} .

ثانيا: العدل والإحسان:

مبدأ العدل مشتق من تساوي المخلوقات في عبوديتهم للخالق جل جلاله. ويكون العدل في التعامل مع الأفراد ومع الأشياء بما فيها البيئة والأرض والموارد والمنتجات. ومن العدل توازن المعاوزات والمبادلات وحرمة الربا وبطلانه وحرمة أكل أموال الناس بالباطل وعدم الإسراف وإعطاء الجسم والنفس والعقل كلا حقه وقسطه المناسب وتخصيص جزء من دخل زمن الشباب إلى زمن الشيخوخة. ومن العدل أيضا تساوي الفرص للجميع دون حرمان صاحب حق من حقه. وأما مبدأ الإحسان فيقتضي القيام بما يزيد عن الواجب من الأمور والتحسين والتزيين، كما يقتضي الإتقان والإنجاز والكفاءة وكل زيادة في الخير. ومن الإحسان أيضا الصدقات والتبرعات والأوقاف، فالصدقات والتبرعات هي إحسان للآخرين مبني على الرحمة والعطف، ومن الإحسان تعليم الشباب وتوفير فرص العمل لهم وترك الثروات المتراكمة لهم^{١٣} .

ثالثا: الفرض:

ويقصد به قيام الفرد في صنعته أو تجارته بفرض من فروض الكفايات. فإن الصناعات والتجارات لو تركت بطلت المعايير وهلك أكثر الخلق، ولو أقبل الكل على صنعة واحدة لتعطلت البواقي وهلكوا، فاختلاف همم الناس في الصناعات والحرف رحمة للعباد، فبعض الصناعات مهمة أكثر من الأخرى،

١٢- الغزالي، عبد الحميد، مرجع سبق ذكره.

١٣- قحف منذر، الاقتصاد الإسلامي علما ونظاما، ص ٣٣-٣٤.

وبعضها يمكن الاستغناء عنها كونها للترزين، فيشتغل بالمهم ليغطي حاجة المسلمين. أما الصناعات المحرمة فلا يجوز العمل بها، والكسب منها مال حرام لا يجوز إنفاقه في عمل حلال^{١٤}.

رابعا: الاستخلاف والمساءلة:

يتأسس فرض إعمار الأرض من قبل الإنسان العادي على حقيقة إيمانية مؤداها: أن المال - أي الموارد - مال الله ونحن مستخلفون فيه. وتبعية الاستخلاف تعني تسخير هذا المال لخدمة الخلق - المستخلفين - وتمكينهم منه تمكين استعمال أو ملكية انتفاع. وتعني تبعية الاستخلاف أيضا أن يحترم الخلق - المكرمين بهذه العلاقة - عقد الاستخلاف ويتقيدون بشروطه التي وضعها المالك الحقيقي سبحانه وتعالى تنظيمًا لشؤون المال من حيث توظيفه وتنميته والتصرف فيه، ومن هذه الشروط أن يؤدي الخلق حقوق المال لمالكة الأصلي وللمجتمع في صورة الصدقات المفروضة وعلى رأسها الزكاة والصدقات التطوعية والكفارات وغيرها من النفقات تحقيقًا لعدالة التصرف في المال وإقامة للتكافل الاجتماعي^{١٥}.

ومحاسبة الإنسان ومساءلته عن مهمة استخلافه في عمارة الأرض قائمة على أن الله تعالى منح الإنسان قدرات عديدة ومتألّفة سواء كانت عضوية أو معنوية أو عقلية أو مادية، وتأتي مسئولية الخلافة متناسبة مع قدرات كل فرد، بحيث يتفاوت الالتزام بها بتفاوت قدرات الأفراد؛ فتعدد بذلك تخصصات

١٤- إرشيد محمود عبد الكريم، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع - الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م، ص ٦٣.
١٥- الغزالي، عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧-٣٨.

خامسا: مقاصد الشريعة الإسلامية:

إن القصد الأصلي من الشريعة الإسلامية هو تحقيق مصالح العباد وحفظها ودفع الضرر عنهم. ومصالح العباد التي تستهدفها مقاصد الشريعة ثلاثة أنواع: الضروريات والحاجيات والتحسينات. ويقصد بالضروريات المصالح التي تتوقف عليها حياة الناس وقيام المجتمع واستقراره، بحيث إذا فاتت اختل نظام حياة الناس وعمت أمورهم الفوضى والاضطراب ولحقهم الشقاء في الدنيا والعذاب في الآخرة. وهذه الضروريات هي: الدين والنفس والعقل والنسل والمال. والحاجيات هي الأمور التي يحتاج إليها الناس لرفع الحرج والمشقة عنهم. والتحسينات هي التي تجعل أحوال الناس تجري على مقتضى الآداب العالية والخلق القويم. والمصالح بأنواعها الثلاثة ليست سواء في الأهمية، فأولها بالرعاية الضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينات^{١٧}.

المطلب الثالث

أثر المسلمات التأسيسية على ازدهار الاقتصاد الإسلامي

بما أن الثقافة الاقتصادية محدد هام لازدهار الاقتصاد بشكل عام، يمكن لمسلمات الاقتصاد الإسلامي لعب دور كبير في تشكل ثقافة اقتصادية تعمل كمحرك يدير عجلة الاقتصاد في الدول المسلمة وتساهم في ازدهاره، اقتصاد يرتكز على المبادئ الإسلامية. فأفراد الربوبية والألوهية لله وحده سبحانه (تلقيا للشرائع وتوجيها بالشعائر) يعني إخلاص العبودية لله وحده - أي إخلاص الدين

١٦- البطاينة ابراهيم محمد والغريزي زينب نوري، النظرية الاقتصادية في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى ٢٠١١م - ١٤٣٢ هـ، ص ٢١٧.

١٧- البطاينة ابراهيم محمد والغريزي زينب نوري، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣١ - ٢٣٢.

له سبحانه من قبل الإنسان في كل نشاط في حياته. فلا يوجد وفق هذا المنهج القويم تصرف إنساني لا ينطبق عليه معنى العبادة، وهي كما عرفها شيخ الإسلام ابن تيمية: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة^{١٨}. والإنسان الموحد وفقا لهذا المفهوم هو الإنسان الذي يستطيع فعلا أن ينهض بالتحاكم إلى منهج الله تعالى في كل شؤون حياته بمسئولية إعمار الأرض كفريضة تعبدية أو مشيئة إلهية يمثل الالتزام بها غاية التكليف.

وأما العدل فقد صور ابن خلدون - رحمه الله - حالة المجتمع الاقتصادي عندما تحقق فيه قيمة العدل. يقول وكأنه يصور أحوال بعض البلاد الإسلامية الآن "اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب في آمالهم في تحصيلها واكتسابها، لما يرون حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم، وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعية عن السعي في الاكتساب، والعمران ووفوره ونفاق أسواقه إنما هو بالأعمال، فإذا قعد الناس عن المعاش كسد العمران وانتقضت الأحوال وانذعر الناس في الآفاق في طلب الرزق، فخف ساكن القطر، وخلت دياره، وخربت أمصاره واختل باختلاله حال الدولة"^{١٩}.

كما أن الإحسان يؤدي إلى الحرص على إتقان العمل، فالله يحب الإتقان في العمل والوفاء بالعهد والصدق والأمانة والدقة في المواعيد والوصول بالإنجاز إلى أعلى مستوى له، واستخلاص كل ذرة من خير من الموارد المتاحة، أي ما يسمى بوضع الموارد على المستوى الأمثل من مستويات الاستفادة منها، أو العمل

١٨- الغزالي، عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥.
١٩- مقدمة ابن خلدون ص ٢٥٥ - ٢٥٨ طبعة الشعب، نقلا عن: يوسف، أحمد، القيم الإسلامية في السلوك الاقتصادي، دار الثقافة للنشر والتوزيع - القاهرة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ص ١٠١.

على الوصول إلى الكفاءة المثلى في استغلال الموارد. والإحسان يتطلب رقابة ذاتية تتشكل داخل ضمير الإنسان من خلال الإيمان بالله وتعظيمه من أن يعصى في سر أو علن. فهو رقابة داخلية تتبع من القلب الذي يستحي أن يعصي الله وهو مطلع عليه... "الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فهو يراك"^{٢٠}. والمسئولية الملقاة على عاتق الفرد المسلم قيامه في أعمال هامة تغطي حاجات المسلمين وتساهم بقدر الامكان في إعمار الأرض وابتعاده عن الأعمال التافهة والمحرمات.

وتبعة الاستخلاف تعني العمل كدحا وكدا وباستمرار من قبل الخلق على تنمية أو تدمير المال خلال الزمن حتى قيام الساعة. والعمل المطلوب هو العمل الذي يعمر الأرض وينتج الطيبات ويحقق الحياة الكريمة للإنسان^{٢١}. والمساءلة أو مبدأ الحساب يضيف بعداً أخروبياً للسلوك الإنساني وبشكل خاص السلوك الاقتصادي - أي كل ما يفعله المرء من سلوك أو عمل أو ما يتخذه من قرار كوحدة اقتصادية، هذا القرار له آثاره إلى مدى بعيد، وهو ما يمكن أن نسماه تمديد أفق النتائج أو الفاعلية للقرار الاقتصادي. وهذا الأفق يمتد إلى مسافة بعيدة غير متناهية لأنه يرتبط بالآخرة من جنة ونار^{٢٢}.

والدور الرئيس في إحداث عملية الازدهار كههدف لهذا المنهج ومن منطلق تكامل وتعاون مع الدولة أو القطاع العام، فهو مسئولية القطاع الخاص أي الأفراد أو الناس شريطة توافر الحاجات الضرورية لهم. ولا تشمل الحاجات الضرورية الجانب المادي فقط من مأكّل ومشرب وملبس ومأوى ووسيلة انتقال

٢٠- قحف منذر، الاقتصاد الإسلامي علما ونظاما، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤-٣٥.

٢١- الغزالي، عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨.

٢٢- قحف منذر، الأسس الشرعية للنظام الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ٢.

وخدمات تعليمية وصحية وفرص عمل وزواج وإنما أيضا الجانب المعنوي أو الروحي من مشاركة جماعية وهوية ثقافية وكرامة إنسانية وإحساس بإشاعة الحرية والعدل بين الناس. وهي الضروريات التي أجملت كمقاصد للشريعة الغراء من حفظ للدين والنفس والعقل والمال والنسل أو العرض. وبإشباع هذه الحاجات سوف يتصرف الناس كأدبيين ويقومون بتبعية الاستخلاف وسيتحملون مسئولية إعمار الأرض. وينعكس ذلك على الأداء فيزداد كفاءة ويشع على الإنتاجية فتزداد ارتفاعا خلال الزمن؛ وعليه تحدث التنمية من الأساس أو من القاعدة - أي الإنسان - لتعم به ومن أجله كافة جوانب الحياة^{٢٣}.

المبحث الثالث

تنمية الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا

على أساس المبادئ الإسلامية

تعتبر تجربة التنمية في ماليزيا تجربة ناجحة اتفقت إلى مدى بعيد مع مبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي، كما اتفقت مع المبدأ الإسلامي الذي يجعل الإنسان محور النشاط التنموي وأداته، فأكدت تمسكها بالقيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية، مع الاهتمام بتنمية الأغلبية المسلمة لسكان البلاد الأصليين من الملايو وتشجيعهم على العمل بالقطاعات الإنتاجية الرائدة، فضلاً عن زيادة ملكيتهم لها. كذلك انتهجت ماليزيا استراتيجية الاعتماد على الذات في الاضطلاع بالعبء التنموي، سواء البشري أو التمويلي، حيث عملت على حشد المدخرات المحلية اللازمة لاستغلال الموارد المتاحة. واهتمت أيضاً ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، سواء كان

٢٣- الغزالي، عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦.

من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم^{٢٤}. واليوم ماليزيا رائدة العالم الإسلامي في التنمية الاقتصادية وفي بناء نظام اقتصادي إسلامي شامل ومتكامل. ومن دون شك كان للإرادة السياسية القوية لإحداث التغيير ولوضع الإصلاحات الضرورية دور كبير في بروز اقتصاد إسلامي في ماليزيا.

وتحديد أساس الازدهار في الاقتصاد المعاصر والمتمثل في رفع الإنتاجية أو القدرة التنافسية والدور الكبير الذي تلعبه الثقافة الاقتصادية، يبرز هو الآخر أهمية ودور سياسات ترسيخ القيم الإسلامية والإيمان القوي للقيادة العليا بمبادئ الإسلام والإصلاحات التربوية والتعليمية التي وضعتها الحكومات الماليزية. هذه العوامل مجتمعة وأخرى أدت إلى ازدهار الاقتصاد في ماليزيا على أسس إسلامية. وفيما يلي تفصيل لما سبق من خلال المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول

سياسات ترسيخ القيم الإسلامية في ماليزيا

في سنة ١٩٨١ أصبح السيد "مهاتير محمد" رئيسا للوزراء في ماليزيا، وعلى خلاف الإدارات السابقة التي حصرت الإسلام في زاوية ضيقة، قررت إدارة "المهاتير" استخدام الإسلام كعنصر إيجابي في تنمية الأمة وشعبها خاصة شعب "الملايو" المسلم؛ ليتجاوز دور الإسلام على مستوى الدولة الاحتفالات الرسمية. وأصبح التطابق مع القيم الإسلامية الاجتماعية والاقتصادية شرطا ضروريا من شروط صياغة وتنفيذ أية سياسة تنموية؛ وبالتالي رفع دور الإسلام في ماليزيا إلى مكانة محورية. ففي مارس ١٩٨١ أنشأت الحكومة "هيئة الشورى

٢٤- الصاوي، عبدالحافظ، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الإسلامي - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة الكويت، رقم العدد ٥٣٢ بتاريخ ٢٣ - ٠٩ - ٢٠١٠.

الإسلامية" (Islamic Council Board) لتضمن من خلالها توافق برامج التنمية مع القيم الإسلامية. وتكونت الهيئة من خبراء إسلاميين في الإدارة، والقانون، والاقتصاد، والطب، والهندسة، والزراعة، والإجتماع، والفلسفة والسياسة، وأوكلت لها مهمة تحليل السياسات التنموية وتقييمها بهدف تعديلها بشكل يضمن توافقها مع القيم الإسلامية. وتقوم الهيئة كذلك بدراسة مختلف القضايا المتعلقة بالإسلام والتنمية وطرح مقترحات على الحكومة للنظر فيها. فمن وجهة نظر السيد "مهاتير محمد" فإن الثقافة - بما فيها القيم والتصرفات - والدين يلعبان دورا هاما في نجاح أو فشل أية سياسة اقتصادية^{٢٥}.

وفي أواخر سنة ١٩٨١ أعلنت إدارة "المهاتير" عن سياسة "ترسيخ القيم الإسلامية" (Inculcation of Islamic Values) في الإدارات الماليزية. وعمل "مكتب الوعي المدني" (the Civic Consciousness Bureau) على تقديم عدة دروس لترسيخ القيم الإسلامية بصفة تدريجية في الإدارات الحكومية لجعلها فعالة وقوية وعادلة، وذلك بهدف خلق نشاط أخلاقي وحيوي من شأنه رفع إنتاجية الإدارات الحكومية. وركزت السياسة على ترسيخ أبرز القيم التالية: المسؤولية، والصدق، وإتقان العمل، والدقة في المواعيد، والإخلاص، والاعتدال، والاجتهاد، والنظافة، والانضباط، والتعاون، والنزاهة والتقدير^{٢٦}. وبدلا من فرض قوانين تعسفية أو بعض المظاهر الأخرى الخارجة عن الإسلام، حاولت سياسة "ترسيخ القيم

25 - Haneef, Mohamed Aslam, Contemporary Islamic Economic Thought and Policy: Policies and Institutional Reforms in Malaysia, Paper presented in seminar organized by BIIT in Dhaka, Nov 2009, p. 6-7.

26 - Bin Wan Yusoff Alfattani, Wan Sulaiman, Malaysian Experiences on the Development of Islamic Economics, Banking and Finance, Islamic Economic Research Center, King Abdul Aziz University, Jeddah, KSA, p. 405-406.

الإسلامية" تحسين توجهات الأفراد من حيث التفكير والسلوك والقيم^{٢٧}. وأكدت الحكومة الماليزية باستمرار على الحاجة إلى تغيير التصرفات السلبية والسمات الثقافية لأفراد المجتمع، وتم ذلك عبر سياسة "ترسيخ القيم الإسلامية" بالنسبة للملايو المسلمين، وعن طريق سياسات أخرى بالنسبة لغير المسلمين مثل "سياسة النظر إلى الشرق" (Look East Policy) و"حملات النزاهة والفعالية والثقة" (Clean, Efficient and Trustworthy campaigns)، و"رؤية ٢٠٢٠" (Vision 2020) المتمثلة في جعل ماليزيا أمة متقدمة حسب طابعها الخاص، طابع لا يركز فقط على الرفاهية المادية ولكن يركز أيضا على الأبعاد الروحية والفكرية^{٢٨}.

وتم اشتقاق القيم الأخلاقية في ماليزيا في المقام الأول من ثقافة الملايو والمبادئ الإسلامية. وبما أن المجتمع الماليزي هو مجتمع متعدد الأعراق والحرية الدينية مضمونة في الدستور فالقيم الأخلاقية التي تمت إشاعتها أو تشجيعها هي تلك القيم التي تكون مقبولة ومشابهة لقيم المعتقدات الأخرى. وعند ملاحظة هذه القيم عن كثب يظهر بأنها ستعمل على صقل شخصية ماليزية مرغوب فيها سواء بالنسبة للمسلمين أو غير المسلمين. والاهتمام الكبير بتنمية شخصية الأفراد والمجتمع تماشيا مع النظرة الشاملة والمثالية للإسلام يشترك فيها الجيل الجديد من المفكرين المسلمين في البلاد، حيث ينظرون للإسلام على أنه طريقة حياة شاملة ومتكاملة ويرون القيم الإسلامية كوسيلة أساسية لتنمية

27 - Haneef, Mohamed Aslam, op cit.

28 - Siti Aisyah Panatik Abdul Rahman and Syaharizatul N. Muktar, Building communities of practice and knowledge management at Malaysian Muslim-Dominated organisations: Toward a research agenda, International Journal of Trade and Finance, Vol. 5, No. 1, February 2014, p. 23.

شخصية جيدة وفاعلة²⁹.

وبالتوازي مع سياسات "ترسيخ القيم الإسلامية" قامت الحكومة في سنة ١٩٨٣ بتأسيس مؤسسات إسلامية في البلاد، والمؤسسات الرائدة "بنك إسلام ماليزيا برهاد" و"الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا"، ويعتبران من الأعمدة الرئيسية في تنمية المصرفية والمالية الإسلامية في ماليزيا، وعملتا يدا بيد من أجل جعل مبادئ الإسلام من مظاهر الحياة اليومية للأمة المسلمة الماليزية³⁰.

المطلب الثاني

الإيمان القوي للقيادة العليا في البلاد بمبادئ الإسلام

من العوامل المساهمة في تحويل ثقافة شعب الملايو الدين الإسلامي والإيمان القوي لقيادة البلاد بمبادئه. فالقائد المسلم "مهاتير محمد" كان مؤمنا بقوة أن المبادئ الإسلامية وسيلة فعالة يمكنها ترسيخ ثقافة جيدة في المجتمع الماليزي. وفي خطابه سنة ١٩٨٣ حول سياسة ترسيخ القيم الإسلامية قال: "... الجهود الرامية لترسيخ القيم الإسلامية في الإدارة - بمعنى غرس القيم الأخلاقية المثلى - قائمة على منطق أن الدول لن تعرف النجاح أبدا من دون تطبيق مثل هذه القيم. نحن ندرك بأن الاختلاف بين البشر والحيوانات هو القدرة على التفكير والقيم الإنسانية. وأعطى الإسلام أهمية بالغة لكل منهما؛ ولذلك نقوم بمجهودات لترسيخ القيم الإسلامية كأساس لنجاحنا ول مستقبلنا. ويظهر بأن القيم الإسلامية لا تختلف عن القيم المثلى المقبولة عالميا، فما عدا الأشخاص الفاسدون أخلاقيا سترعجهم نية الحكومة في ترسيخ هذه القيم...". وفي رده على الانتقادات الموجهة لسياسته

29 - Mohd Ezani Mat Hassan, Quality management in Malaysian organizations: The relevance of values to improvement process, A thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy in Department of Management Studies, School of Management, Faculty of Law, Environment and Social Sciences, University of Newcastle, July 1996, p. 75-76.

30 - Bin Wan Yusoff Alfattani, Wan Sulaiman, op cit.

أكد "السيد مهاتير" بأن "... هذا التوجه لن يكره أي شخص وليس في نيتنا جعل غير المسلمين يعتقدون الدين ... لا إكراه في الدين والإسلام لن يجني شيئاً إذا اعتنقه الأفراد بسبب الإكراه فقط. نحن نبحث عن ممارسة المسلمين فعليا للقيم الإسلامية، وممارسة غير المسلمين للقيم المثلى التي تتماشى بكل تأكيد مع القيم الإسلامية؛ لنستطيع العيش بانسجام وسعادة..."

وكان "السيد مهاتير" على يقين بأن القيم الإسلامية ستجلب النجاح للملايو في الحياة الدنيا والآخرة، والإدارة القائمة على المبادئ الإسلامية ستكون إدارة قوية وعادلة وناجحة. وحدد في خطابه أمام أعضاء حزبه - المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة (UMNO) - خلال الجمعية العمومية سنة ١٩٨٤ القيم الإسلامية بقوله: "... القيم الإسلامية ليست مظهراً خارجياً ... المظاهر لن تجلب لنا أبداً النجاح المأمول. سنحقق النجاح فقط عبر ممارسة القيم الإسلامية مثل الصدق والانضباط والولاء والمثابرة والإتقان والأخوة بين المؤمنين، والشجاعة والتسامح ومراعاة الآخرين والعدل والامتثال وقيم نبيلة أخرى يصعب ممارستها وإبرازها..."³¹.

وبخصوص تخلف المسلمين وخاصة الملايو وضع السيد "مهاتير" اللوم على الفهم الخاطئ لتعاليم الإسلام، فبالنسبة له جلب الإسلام لأتباعه النجاح، والدليل على ذلك أن العرب قبل الإسلام كانوا يعيشون في عصر الجاهلية لكن بعد اعتناقهم الإسلام تحولوا إلى أمة مزدهرة. وفي كلمته سنة ١٩٩١ أمام أعضاء الحزب قال "... الإسلام هو الدين أو طريقة حياة. بكل فخر نعلن للعالم

31 - Abdul Muati Ahmed, The genesis of a new culture: Prime minister Mahathir's legacy in translating and transforming the New Malays, Human Communication, A publication of the Pacific and Asian Communication Association, Vol. 13, No. 3, pp. 137 – 153, p 147- 148.

بأن الإسلام ليس ديانة فقط بل "الدين" طريقة للحياة. ولكن تعاليم الدين التي تصل للجماهير عادة ما تتمحور حول الفوز في الحياة الآخرة، وإذا تحدث فرد ما عن النجاح الدنيوي فستجد بعضا ممن نصبوا أنفسهم فقهاء في الدين يتهمونه بالحياد عن الإسلام، بالنسبة لهم الدين يعني سبل إعداد النفس البشرية لمواجهة الموت...". وفي خطابه سنة ١٩٩٣ ختم حديثه بدعوة المسلمين وخاصة الملايو إلى عدم النظر للإسلام على أنه دين فحسب للحياة الآخرة، فالإسلام يعلم أتباعه موازنة الحياة الدنيا والآخرة. وهذا التوازن أساسى للنجاح، والاهتمام فقط بالحياة الآخرة وإهمال الشؤون الدنيوية يعتبر سلوكا غير إسلامي، والعكس صحيح لأن التركيز الكبير على الشؤون الدنيوية من دون الإعداد الجيد للحياة الآخرة يعتبر كذلك سلوكا غير إسلامي. وشدد السيد "مهاتير" على مخاطر التركيز المفرط على الشؤون الدنيوية في خطاب ألقاه سنة ١٩٩٥ بقوله: "... الثقافة التي رسخناها الآن هي ثقافة مادية لا مسئولة. هذا ما يوجد في مجتمعنا. صدقوني حتى الأمم الأكثر تطورا في هذا العالم يمكنها أن تتهار إذا فقدت ثقافتها نزعة الامتياز. ماذا عنا نحن؟ نحن الذين لسنا بعد متطورون بشكل كامل وبشكل مماثل. سننهار بشكل أسرع وأعنف...". ويعود سبب عيش العرب اليوم في وضعية تخلف وفقا للسيد "مهاتير" إلى ترك تعاليم الدين كما جاء في خطابه سنة ١٩٩٧: "... على الرغم من أن العرب يدينون بالإسلام، ولكنهم تركوا معظم تعاليم الإسلام...". فبالنسبة للسيد مهاتير عندما توقفت العرب عن ممارسة التعاليم الإسلامية الحقيقية بدأت حضارتهم في السقوط، لذلك طلب من الملايو عدم تكرار أخطاء العرب، بقوله: "... نحن الملايو مسلمون أكثر من العرب والمسلمون الآخرون وترتبط قومية الملاي مباشرة بالإسلام. والشخص منا

لن يكون "ملاي" إن لم يكن مسلما. هذه هي الطريقة التي نخلص بها نحن للإسلام. وإذا تمكن العرب بعد اعتناق الإسلام من أن يصبحوا أمة متطورة وقوية جدا استطاعت أن تقيم امبراطورية، هل من المستحيل على الملايو الذين هم أكثر اخلاصا للإسلام أن يحققوا ذلك النجاح؟ ألا ينبغي على ثقافة الملايو أن تتغير بالشكل الذي يحقق النجاح الذي تمتع به المسلمون من قبل؟...".

بالنسبة للسيد مهاتير فإن تعاليم الإسلام الأساسية ستجعل حتما الملايو شعبا نبیلا وناجحا، وأبرز ذلك في خطابه الوداعي لرفقائه في الحزب في عام ٢٠٠٣ خلال الجمعية العمومية أين حث أتباعه مرة أخرى على التمسك بالتعاليم الإسلامية وشدد على: "...الشيء المهم هو أننا نتمسك بتعاليم الإسلام الحقيقية، تعاليم كلها إيجابية وبناءة، التعاليم التي أعطت النجاح لنبينا محمد (صلى الله عليه وسلم)، التعاليم التي أعطت نجاحا كبيرا لأوائل المسلمين إلى درجة أنهم استطاعوا توسيع الأراضي الإسلامية لتشمل العالم بأسره تقريبا والحفاظ عليها لـ ١٣٠٠ سنة. إذا درسنا عن كذب سوف نجد أن تعاليم الإسلام تؤكد على التحلي بالقيم الجيدة والمشفرة. نحن مطالبون بالقراءة - أي طلب العلم، نحن مطالبون بأن نكون إخوة في الإسلام، بما في ذلك في الحزب، خارج الحزب، خارج البلد. ومطالبون بأن نحافظ على الوعود والعهود، مطالبون بالعمل بجد لاكتساب جميع أنواع المهارات التي تساعدنا في رفع مستويات دفاعاتنا وغيرها من المهارات الكثيرة الإيجابية والبناءة. ومن واجبا أيضا رفض كل ما هو سيء وسلبى...".^{٣٢}

المطلب الثالث

دمج المبادئ الإسلامية في برامج التربية والتعليم

لعبت القيم الأخلاقية والدينية دوراً أساسياً في تنمية المجتمع الماليزي، وتم التشديد على هذه القيم وتدريبها كمادة إلزامية داخل المدارس. وتحت تأثير الوعي الأخلاقي والديني في المجتمع الماليزي شرعت وزارة التربية والتعليم في وضع العديد من الإصلاحات التربوية والتعليمية، وأهم هذه الإصلاحات تلك التي قامت بها تحت رعاية رئيس الوزراء الأسبق السيد "مهاتير محمد"، فقد تحددت فلسفة التربية الوطنية في سنة ١٩٨٨ خلال حكمه ورمت إلى ما يلي: "... التربية والتعليم في ماليزيا جهد مستمر بهدف زيادة تنمية قدرات الفرد بطريقة شاملة ومتكاملة بغرض رقي العنصر البشري بشكل متوازن ومتناغم من حيث العقل والروح والمشاعر والجسد وعلى أساس عقيدة طاعة الله (سبحانه وتعالى). ويهدف هذا الجهد لتكوين مواطنين ماليزيين يملكون المعرفة والمهارات والأخلاق الحسنة فضلا عن تمتعهم بروح المسؤولية والقدرة على تحقيق الرفاهية الشخصية والمساهمة في تآلف ورخاء المجتمع والأمة...".

وتبنت أيضا وزارة التربية والتعليم فكرة التعليم المتكامل من خلال دمج مفهوم "شمولية القيم الأخلاقية لجميع التخصصات"، وهذه القيم هي الإيمان بالله، والاعتماد على الذات، وتسطير أهداف عليا، والاحترام المتبادل، والحب والرعاية، والعدالة، والحرية، والصحة البدنية والعقلية، والشجاعة، والمصادقية، والتعاون، والاعتدال، والاعتراف بالجميل، والوعي الفكري والاجتماعي. ورغم أن هذه القيم مستوحاة من تعاليم الإسلام فإنها تنطبق كذلك مع ذهنية غير المسلمين. وينظر إليها على أنها مكونات إيجابية لتنمية شخصية سليمة من

كافة النواحي للمواطنين الماليزيين في المستقبل.

وضمن الخطوط العريضة لرؤية ٢٠٢٠ - أين ستبلغ ماليزيا وضعية الدول المتقدمة في عام ٢٠٢٠- فإن جزء كبيرا من التحديات التي ينبغي مواجهتها تتمحور حول ضرورة جعل المجتمع مشبعا بالقيم الأخلاقية والروحية. فالقيادة العليا ومسئولو التربية في البلاد كانوا منشغلين خاصة بموجة التطور المادي الذي جلب معه أيضا عناصر سلبية للمجتمع مثل زيادة الجرائم، والتدهور البيئي، وانتشار خطير للمخدرات، والتدهور الأخلاقي للشباب، ومعانات العاملات في المصانع، والتأثير السلبي لوسائل الإعلام الإلكترونية، والفساد والاحتيايل في المنظمات. وبما أن ماليزيا تتقدم نحو تحقيق هدف التحول إلى أمة صناعية بحلول سنة ٢٠٢٠، فالأكيد أن مكانة الأخلاق والقيم الأخلاقية والروحية في المجتمع الصناعي - في اعتقاد القيادة العليا ومسئولو التربية والتعليم في البلاد - ستصبح بالغة الأهمية. وكان قادة البلاد على يقين بأن القيم الأخلاقية والدينية سوف تزود الأفراد بآليات تحكم مضادة للعناصر غير المرغوب فيها للازدهار الاقتصادي^{٣٣}.

33 - Mohd Ezani Mat Hassan, op cit, p. 73-74.

الخاتمة:

تعتبر القدرة التنافسية أو قدرة المنشآت داخل الاقتصاد على المنافسة أساس ازدهار هذا الاقتصاد، وأساس القدرة التنافسية هو الإنتاجية. وتتأثر الإنتاجية بعدة عوامل من بين أكثرها أهمية الثقافة الاقتصادية. وبدورها تتأثر الثقافة الاقتصادية بالنظام الاقتصادي السائد في المجتمع، والأنظمة الاقتصادية في أغلبية الدول المسلمة لا تحفز على الإنتاج ولا على رفع الإنتاجية، وتبقى التعاليم الإسلامية العامل البارز والقادر على تشكيل ثقافة اقتصادية بشكل مستقل عن النظام الاقتصادي، ثقافة تقوم على مسلمة الاقتصاد الإسلامي وهادفة لازدهاره.

النتائج: يمكن تلخيص أهم نتائج البحث فيما يلي:

أولاً: أساس ازدهار الاقتصاد قدرته التنافسية القائمة على الإنتاجية العالية والمستمدة من المعتقدات والقيم والمواقف التي تحكم الأنشطة الاقتصادية للأفراد والمؤسسات والمنظمات الأخرى أو ما يعرف بالثقافة الاقتصادية.

ثانياً: تتبلور الثقافة الاقتصادية بشكل مباشر أو غير مباشر بفعل النظام الاقتصادي السائد والتعاليم الدينية يمكنها تشكيل ثقافة اقتصادية بشكل مستقل عن النظام الاقتصادي.

ثالثاً: من بين السبل الكفيلة بترسيخ ثقافة اقتصادية ترفع الإنتاجية وتحقق ازدهار الاقتصاد نجد: وقف دعم قيم الثقافة الاقتصادية غير الإنتاجية، والثقافة الاقتصادية لأعلى القيادات في الدولة ورجال المال والأعمال وإرادتهم القوية الرامية لترسيخ ثقافة جديدة، وإصلاح

الأنظمة التربوية والتعليمية بما يتماشى مع ذلك.

رابعا: تتمثل المسلمات التأسيسية للاقتصاد الإسلامي في: التوحيد - توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية-، والعدل والإحسان، والفرض، والاستخلاف والمساءلة، ومقاصد الشريعة.

خامسا: يمكن لمسلمات الاقتصاد الإسلامي لعب دور هام في تحريك عجلة الاقتصاد في الدول المسلمة وتساهم في ازدهار اقتصاد يرتكز على المبادئ الإسلامية إذا ما تم ترسيخ هذه المسلمات في المجتمعات المسلمة لتشكل ثقافتهم الاقتصادية.

سادسا: تنمية الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا ارتكز على ترسيخ ثقافة اقتصادية قائمة على المبادئ الإسلامية وهادفة إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي، وتم ذلك من خلال صياغة عدة سياسات ثقافية وتنفيذها، والإيمان القوي للقيادة العليا في البلاد بمبادئ الإسلام، ودمج المبادئ الإسلامية في برامج التربية والتعليم.

الاقتراحات: يمكن صياغة المقترحات الموالية لإقامة اقتصاد إسلامي:

أولاً: صياغة مجموعة من السياسات الرامية لترسيخ المسلمات التأسيسية للاقتصاد الإسلامي في الدول المسلمة وتنفيذها.

ثانياً: أداء السلطات العليا في الدول المسلمة لدورها بشكل فعال عبر دعم سياسات ترسيخ ثقافة اقتصادية إسلامية وإنشاء مؤسسات إسلامية يرتكز عليها الاقتصاد الإسلامي في قيامه وازدهاره، إلى جانب وقف دعم جميع الممارسات والتصرفات غير الإنتاجية والضارة باقتصاديات الدول المسلمة.

ثالثاً: تبني فكرة التعليم المتكامل من خلال دمج مفهوم شمولية المبادئ الإسلامية لجميع التخصصات وجميع المراحل.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

- إرشيد محمود عبد الكريم، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع - الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

- البطاينة ابراهيم محمد والغريزي زينب نوري، النظرية الاقتصادية في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى ٢٠١١م - ١٤٣٢ هـ.

- سميران، محمد علي، وجهة نظر حول المصارف الإسلامية: المشاكل والمعوقات والطموحات والرؤية المستقبلية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي للمصارف الإسلامية المنعقد في المعهد العالي للدراسات الإسلامية - جامعة آل البيت بتاريخ ١-٢ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ الموافق ل ٥-٦ أبريل ٢٠١١م.

<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/04/%D8%AF.%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86.pdf>

- الصاوي، عبدالحافظ، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الإسلامي - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة الكويت، رقم العدد ٥٣٢ بتاريخ ٢٣ - ٠٩ - ٢٠١٠.

http://198.8.90.20:8080/alwaei.com/topics/view/article_new6e95.html?sdd=2&issue=451

- الغزالي، عبد الحميد، الانسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سلسلة ترجمات الاقتصاد الإسلامي، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

<http://www.irtipms.org/PubText/189.pdf>

- قحف منذر، الأسس الشرعية للنظام الاقتصادي الإسلامي.

http://monzer.kahf.com/papers/arabic/usus_nizam.pdf

- قحف منذر، الاقتصاد الإسلامي علما ونظاما.

http://monzer.kahf.com/books/arabic/al-iqtisad_al-islami_ilman_wa_nizaman.pdf

- يوسف، أحمد، القيم الإسلامية في السلوك الاقتصادي، دار الثقافة للنشر والتوزيع - القاهرة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

ثانياً: المراجع باللغة الانكليزية:

- Abdul Muati Ahmed, The genesis of a new culture: Prime minister Mahathir's legacy in translating and transforming the New Malays, Human Communication, A publication of the Pacific and Asian Communication Association, Vol. 13, No. 3, pp. 137 – 153.
http://www.uab.edu/Communicationstudies/humancommunication/02_03_2010_Ahmad.pdf
- Asutay Mehmet, A Political Economy Approach to Islamic Economics: Systemic Understanding for an Alternative Economic System, Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies, 2007, Vol. 1, No. 2.
<http://dro.dur.ac.uk/4530/1/4530.pdf>
- Bin Wan Yusoff Alfattani, Wan Sulaiman, Malaysian Experiences on the Development of Islamic Economics, Banking and Finance, Islamic Economic Research Center, King Abdul Aziz University, Jeddah, KSA.
<http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Research/op61.pdf>
- Haneef, Mohamed Aslam, Contemporary Islamic Economic Thought and Policy : Policies and Institutional Reforms in Malaysia, Paper presented in seminar organized by BIIT in Dhaka, Nov 2009.
<http://www.ierb-bd.org/wp-content/uploads/2010/03/Contemporary-Islamic-Economic-Thought-and-Policy.doc>
- Mohd Ezani Mat Hassan, Quality management in Malaysian organizations: The relevance of values to improvement process, A thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy in Department of Management Studies, School of Management, Faculty of Law, Environment and Social Sciences, University of

Newcastle, July 1996.

<https://theses.ncl.ac.uk/dspace/handle/10443/605>

- Porter E. Micheal, Attitudes, values, beliefs, and the microeconomics of prosperity, Culture matters: how values shape human progress / Lawrence E. Harrison and Samuel P. Huntington, editors. Published by Basic Book, 2000.

<http://en.bookfi.org/book/1077734>

- Siti Aisyah Panatik Abdul Rahman and Syaharizatul N. Muktar, Building communities of practice an knowledge management at Malaysian Muslim-Dominated organisations: Toward a research agenda, International Journal of Trade and Finance, Vol. 5, No. 1, February 2014.

<http://www.ijtef.org/papers/334-N00012.pdf>